



حقوق الطفل

kadav

kadınlarla dayanışma vakfı
women's solidarity foundation



وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، والتي تركيا طرف فيها ايضا ، فإن كل شخص دون سن 18 هو طفل. هذا العقد والدول التي هي أطراف في هذه الاتفاقية ، يلزم كل طفل يخضع لولايتها القضائية للاعتراف بالحقوق المذكورة في العقد دون تمييز بسبب اللغة أو العرق أو الجنس أو الرأي السياسي أو اللون أو الأصل القومي أو الأصل الاجتماعي، أو

الثروة، أو الإعاقة، في العقد دون أي تمييز يعود سببه إلى المولد أو أي وضع آخر تجبرهم للتعرف على الحقوق المذكورة. و يمكن لأطفال اللاجئين أن تطلب أيضا تنفيذ جميع الحقوق لأنفسهم دون تمييز.



لكل طفل الحق للعيش والبقاء في الحياة وتلبية احتياجاته الأساسية. والعيش في ظروف سكنية صحية، واتباع نظام غذائي صحي، وفي مستوى معيشي لائق والرعاية الصحية والحق في النقل. جميع الأطفال لا بد من الاعتراف بهم كأفراد، وفهمهم، وللتعبير بثقة عن أنفسهم، وذلك بدعم من الناحية النفسية، إلى القيام

بدور فعال في المجتمع الذي يعيش فيه. ولهم الحق في التعبير عن آرائهم والقرارات.



كل طفل لديه حق من اجل تحقيق إمكاناته، ان يحصل على تعليم من اجل ذلك ، والمشاركة في الأنشطة الثقافية وأنشطة الترفيه والألعاب، والوصول إلى المعلومات، والحق في حرية الفكر. أيا كان السبب ليس من المشروع ان يحرم أي

طفل من التعليم . الأطفال الذين يعيشون على ارض كل دولة وفقا لاتفاقية حقوق الطفل مسؤولة عن التأكد من أن جميع الأطفال يتمكنون من الحصول على التعليم.





الزواج بسن الطفل تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وهي جريمة بمقتضى القانون الدولي/الوطني . في سن الأطفال والزواج القسري، والشكل الأكثر شيوعا من العنف والاعتداء الجنسي على الفتيات؛ من الاسباب الاساسية الحرمان من التعليم الأساسي والحياة الاجتماعية . فشل المسؤولين الحكوميين وإدارات المستشفيات في الإبلاغ عن زواج الأطفال وحمل الأطفال ، السماح أو الإكراه من الآباء والأمهات (الاجبار)، مراسم الزواج الديني من قبل رجال الدين وعدم الإبلاغ هو أيضا مشاركة في هذه الجريمة.





الأطفال اللاجئين، عملية الهجرة المؤلمة ، والفقر، والتغذية، والتعليم، والصحة، والفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والخصائص الثقافية المختلفة للمجتمع الذي انضموا إليه والاصل العرقي ، تواجه عددًا كبيرًا من انتهاكات الحقوق بسبب التحيز وعدم تكلمهم لغة مشتركة والتمييز والعنصرية، وهي مفتوحة لأي شكل من أشكال العنف. من أجل أن يتمتع الأطفال اللاجئين بحقوق متساوية مع جميع الأطفال في المجتمع الذي يعيشون فيه، حصولهم لاحتياجاتهم وحقوقهم، ويجب وضع مصالح الطفل الفضلى على أساس سياسات اللجوء.



حسب تعريف 'منظمة العمل الدولية' لتعريف عمل الأطفال،
"أنها تحرم الطفولة من الاطفال، وتوظيفهم في اعمال تضر
النمو البدني والفكري والعقلي". وافقت تركيا على اتفاقية رقم
182 لمنظمة العمل الدولية التحرك العاجل بشأن حظر
وإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال . مع قانون العمل رقم
4857 حُظّر توظيف الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر،
لا يزال هناك حظر على تشغيل الاطفال فوق هذا العمر ايضا
بالأعمال الثقيلة و الخطرة التي تعيق النمو البدني والعقلي
والأخلاقي لديهم .





المواقف والسلوكيات وكل ما يضر بصحة الطفل النفسية والجسدية وإما من الناحية الجنسية وكل ما يسيء في نموه وحياته ، هي إساءة معاملة الطفل أي استغلاله .

يجب تطوير برامج الحماية الأولية لوقاية الأطفال من جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة ، وينبغي تنفيذ السياسات

المجتمعية للقضاء على عدم المساواة ، ويجب على الدولة ان تقي بالتزامها بتطوير سياسات شاملة لضمان رفاه الطفل .

